المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ١٠

مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها

أحمد قريع (أبو علاء)

تعقيب: باسم التميمي و نبيل عمرو

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013

أحمد قريع (أبو علاء)

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – مسؤول ملف القدس، رئيس المجلس الاستشاري لحركة فتح، رئيس مجلس امناء جامعة القدس. شغل ابو علاء عدة موقع في السلطة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية منها رئيس الوزراء، رئيس المجلس التشريعي، وزير الاقتصاد، رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، مدير عام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني لاعادة التنمية والاعمار. كما نشر عددا من الابحاث والكتب السياسية والاقتصادية.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنـــزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبيروتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحـــث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التحريرية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز علـــى المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: 2964933-2-970+
ف: 2964934-2-970+
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

اليوم التالي :

مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج انهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاوضاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

أوراق اليوم التالي

رقم	الموضوع	الكاتب	المعقبون
1	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	د. نصر عبد الكريم	د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط
2	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	سعيد زيد	اللواء نصر يوسف و رولاند فريدريغ
3	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	د. نعيم ابو الحمص	د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني
4	تأثيرات حل السطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	د. فتحي ابو مغلي	د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل
5	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	د. مشهور ابو دقة	د. صبري صيدم و عمار العكر
6	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	د. عبدالرحمن التميمي	د. شداد العتيلي و م. يحيى عرفات
7	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	ابراهيم البرغوثي	خليل الرفاعي و داود درعاوي
8	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	د. عبدالناصر مكي	خالد العسيلي
9	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	د. سفيان ابو زايدة	د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعيبي
10	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	أحمد قريع	باسم التميمي و نبيل عمرو

ملخص:

اشكر ادارة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، على المبادرة الى عقد مثل هذه الورشة الفكرية المهمة، كما اشكرها على اتاحة هذه الفرصة لي، كي اقدم الورقة السياسية الممهدة لاثارة النقاش اللازم حول هذا الموضوع الاشكالي، والانتقال من ثم الى مراجعة اوراق العمل الفنية الخاصة بمختلف المسائل المطروحة على ما توافقنا على تسميته "مبادرة اليوم الثاني" في حالة حل السلطة الوطنية او انهيارها.

والحق، فان هذا السؤال الذي ظل يعصف بالقلق في الدواخل الفلسطينية، ويثير في الاذهان جملة من علامات الاستفهام حول المستقبل، كان بمثابة الرفيق الامين لنا منذ ان شرعنا في عملية أوسلو، واستمر معنا كأنه الظل لنا منذ اول خطوة خطوناها على هذا الدرب الموحش المديد.

اذكر انه عندما قررت القيادة الفلسطينيةللعودة الى ارض الوطن، بموجب اتفاق أوسلو، ثارت الاسئلة الموجعة نحو سلامة هذه الخطوة، وانقسمت الآراء ازاء نتائجها المحفوفة بكل المخاطر المحتملة، الامر الذي ادى بنا في حينه، الى قرار مفاده ضرورة الحفاظ على جزء من هذه القيادة في الخارج، الى ان نتيقن من صحة نقل مركز القرار الوطني الى الداخل.

ولذلك، فإنني اتفهم جيداً خلفيات كل هذا الشك والارتياب الذي يساورنا في هذه الآونة، واتقبل بعقلية منفتحة كل الآراء والنقاشات والاختلافات الدائرة حول اي البدائل انجع، واي الدروب افضل، واي الخيارات المتبقية اجدى، كي نتمكن من كسر الحلقة المفرغة، وفض كل هذه الالتباسات المثيرة للهواجس النائمة، ووقف هذا التراجع في مكانة القضية الفلسطينية، والانتقال من ثم من طور المراوحة والاستعصاء الى نقطة انطلاق جديدة واعدة بممكنات افضل لمواصلة هجومنا السياسي والنضالي بقوة دفع ذاتية متجددة.

وفي اطار هذا العصف الفكري الذي نحن بصدده في رحاب هذه الندوة الفكرية، وفي مواجهة سؤال اليوم التالي لانهيار السلطة وانتهاء حل الدولتين المعلقة كسيفين حادين في سماء هذه القاعة، فانه ينبغي علينا في بداية الامر التفريق بشكل جيد بين حدوث ذلك، او بعضه، نتيجة تطورات موضوعية لا قبل لنا على درئها، وبين حدوثه بقرار ذاتي املته اعتبارات قوية لا يمكن دحضها، او التعايش معها، خصوصاً اذا بدت خسائر الاستمرار في المراوحة، والتقلب على جمراتها الحارقة، اشد وطأة من الخروج عليها، وبالتالي ضرورة نفض الايدي منها.

كما ارى ان من الواجب علينا، ونحن نتهيئ لدخول هذا العالم الافتراضي، وفق ما تدعونا اليه هذه الندوة، الا يغيب عن الاذهان حقيقة اننا لسنا وحدنا في هذه الرقعة الجغرافية الواسعة، التي تتصارع فيها ارادات دول اقوى، وتتزاحم على اديمها متغيرات كبرى، قد نكون اقل المخاطبين بها، بما في ذلك متغيرات حرب اقليمية لم تعد مستبعدة، الامر الذي يدعونا الى تقليب الخيارات المحتملة، بعقلية اناس متحررين من ذهنية السجين، وثقافة الناسك المعزول في صومعته عن محيطه المجاور.

بكلام آخر، فان حاضر السلطة الوطنية ومستقبلها في المدى المنظور، لم يعد و لم يكن شأناً فلسطينياً محضاً، وان خياراتنا الذاتية ليست خالصة تماماً من كل التأثيرات الجانبية، ان لم تكن اليوم اكثر انكشافاً مما كانت عليه في اي وقت مضى، امام التدخلات الاقليمية والدولية، ناهيك عن الانكشاف الاكثر اتساعاً امام المؤثرات الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، حتى وان كان الامر يتعلق بمخرجات انتخابات كنيست، او بتشكيل حكومة جديدة، وغير ذلك الكثير من المتغيرات الاسرائيلية ذات الانعكاسات القوية على اوضاعنا الذاتية.

وعليه، فان من مقتضيات المسؤولية الوطنية الجسيمة، تجاه انفسنا وتجاه قضيتنا الكبرى، ان نحسن توقيت طرح الموضوعات المصيرية، واختيار افضل الظروف المناسبة لطرح ذلك على الرأي العام، الامر الذي يدعو الى التساؤل حول ما اذا كانت هذه الفترة الزمنية مناسبة لاذكاء جدال داخلي واسع ازاء مثل هذه السيناريوهات المعروضة للنقاش في هذه الندوة، خصوصاً واننا لا نرى في الافق القريب اياً من المتغيرات الجادة، التي تحملنا على ابداء كل هذه التحسبات المفرطة في التطيّر، وتدفعنا دفعاً الى اعادة التموضع في سياق جديد.

اذ ليس لدي شك في انه اذا كان الطريق التفاوضي لحل القضية الفلسطينية، الذي بدأناه من مدريد واوسلو قبل اكثر من عقدين، قد وصل الى نهايته، وادى قسطاً مما كان معلقاً في فضاءه من آمال وطنية، واخفق في الكثير مما كان يعد به، لا سيما ما تعلق منها بانهاء الاحتلال واقامة دولة مستقلة، فان ذلك كله يجب ان لا يدفع بنا الى الهروب من هذا الطريق الحافل بالاخفاقات، الا اذا كان لدينا طريق آخر بديل، يمكن السير عليه بثقة اعمق وبفعالية أكثر، لاستكمال ما فشلنا في تحقيقه حتى الآن.

ووفق مثل هذا السياق من التفكير البعيد على الارتجال، فانه يمكن كذلك تمحيص جدوى الانتقال من اطار السعي نحو انجاز حل الدولتين، الذي لا يزال بمثابة البضاعة الوحيدة في السوق السياسي، الى متاهة حل الدولة الواحدة أو غيرها من الخيارات الاخرى الممكنة التي لا يجد له اذناً صاغية، ليس لدى الجانب الاسرائيلي المخاطب اساساً بمثل هذا الحل المثير لاشد الارتيابات الوجودية الاسرائيلية، وانما كذلك لانه لا يوجد ايضاً من يصغي له على مسرح السياسة الاقليمية والدولية، او من لديه ادنى استعداد للتعاطي معه.

وعليه، ولما كان الواقع الفلسطيني المثقل بالاكراهات، غاص بالقوى الجبرية القاهرة، ومفتقر في الوقت ذاته الى الخيارات المريحة، والبدائل السياسية المواتية، فان علينا والحالة هذه ان نواصل العض بالنواجذ على ما بين ايدينا من اوراق، وهي قليلة، وان نستمر في مواجهة التحديات المحدقة، وهي صعبة وعديدة، وذلك الى ان نتمكن من تغيير الواقع بالاشتباك معه، لا بالترفع عنه واستمطار اللعنات عليه، والتضرع الى الله سبحانه بتبديل الحال الذي يُعدّ بقاءه هكذا من المحال قطعاً.

واحسب ان افضل الخيارات المتبقية لنا، اذا ما تواصل الانسداد السياسي، وضعفت فرص التقدم على طريق الحل التفاوضي وفق الشروط الكفيلة بانجاحه، هو الخيار الذي سبق ان اشبعناه نقاشاً، واثخناه بالحوارات المستفيضة في اطار فكري مماثل، وما زلنا نعني بذلك العمل على اساس منهجي مدروس بعنايةلعملية تثبيت الوجود الفلسطيني على أرضه، وتوفير كافة متطلبات ذلك لتمكينه من مواصلة صموده وانزراعه في تراب آبائه واجداده، والعمل لتحسين مدخلاته التعلميمية والصحية، وتنمية قدراته الاقتصادية، وبالتالي رفع سوية كفاحه الوطني على نحو اكثر فاعلية.

مقدمة:

طلب مني المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية كتابة الورقة الرئيسية لندوة مستقبل التسوية السياسية في حالة حل السلطة الوطنية الفلسطينية أو إنهيارها، وتساءل في مثل هذه الحالة هل ستستمر منظمة التحرير الفلسطينية تناضل من أجل حل الدولتين، أم أنها ستتبنى إستراتيجية جديدة للحل مثل:حل الدولة الواحدة، وهل هناك بدائل وخيارات أخرى؟

إن الارضية التي يقوم عليها السؤال المطروح مليئة بالقلق المشروع والتحسبات التي لها ما يبررها، خصوصاً في حالة الانسداد السياسي المتفاقمة، وتلبد الاجواء الاقليمية بالغيوم، وتراجع مركز القضية الفلسطينية على جدول الاهتمامات الاقليمية والدولية، ناهيك عن ازدياد مظاهر التطرف في اسرائيل، المتمثلة بشعور التفوق، والاطمئنان الى صحة خياراتها، وهي ترى وكأن النتائج الراهنة لما بات ما يسمى بالربيع العربي تصب في صالح سياساتها المتفلتة.

ولعل نظرة سريعة الى الوراء، والعودة بالذاكرة الى الفصول الاولى من كتاب عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد وأوسلو عام 1991، تؤكد لنا ان خيار الدولة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كانت خياراً ذاتياً، بل وقراراً وطنياً مستقلاً تبناه المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، كثمرة من ثمرات انتفاضة الحجارة عام 1987، وتحولاً نوعياً في مسار الكفاح الوطني المسلح.

وبقليل من التحليل الموضوعي الرصين، فانه يمكن اعتبار مكسبنا السياسي المتواضع في مؤتمر مدريد، بمثابة حماية للثورة الفلسطينية وخطوة على الطريق إلى إتفاق إعلان المبادىء، الذي أسس لبناء أول كيان فلسطيني على الارض، وحقق لنا عدداً من المكاسب السياسية التي قد نختلف على درجة اهميتها، الا اننا لا نختلف على انها قد ارست حقائق على الارض، اتاحت لنا في ما اتاحته من ممكنات، الامساك بزمام مصيرنا بانفسنا، وفتح أساليب جديدة للكفاح وضمان إستمراره.

وهكذا، يداهمنا سؤال مبرر الى ابعد الحدود، ماذا اذا تم حل السلطة الوطنية، او انتهت لأي سبب من الاسباب الموجبة، او ماتت بفعل ارادة ذاتية، او غير ذلك من الموجبات الحقيقية والعوامل المفتعلة؟ ثم ماذا عنا نحن في اليوم التالي اذا ما وقعت الواقعة؟ أليس من باب المسؤولية الوطنية الاستعداد سلفاً، والتحوط من قبل، والتفكير بروية منذ الآن، حول ماهية الوضع الفلسطيني في اليوم التالي على حدوث مثل هذه الزلزلة السياسية.

وفي اطار هذا العصف الفكري وفي مواجهة سؤال اليوم التالي الافتراضي لانهيار السلطة أو حلها أو فشل حل الدولتين، فانه ينبغي علينا في بداية الامر التفريق بشكل جيد بين حدوث ذلك، او بعضه، نتيجة تطورات موضوعية لا قبل لنا على درئها، وبين حدوثه بقرار ذاتي أملته اعتبارات قوية لا يمكن دحضها، او التعايش معها، خصوصاً اذا بدت خسائر الاستمرار في المراوحة،

والتقلب على جمراتها الحارقة، اشد وطأة من الخروج عليها، وبالتالي ضرورة نفض الايدي والتخلي عنها.

ومع اننا سنناقش السيناريوهات المحتملة بالاستفاضة المطلوبة دون اطالة، فانني أرى ان من الواجب علينا، كأناس ذوي مسؤولية، ان نستبعد من نقاشنا هذا، خيار اقدام السلطة الوطنية على حل نفسها بنفسها.

وقبل ان نمضي معاً في مناقشة اي من السيناريوهات المحتملة هذه، فانه ينبغي التحذير بصوت مرتفع، إن نهاية السلطة الوطنية، لاي سبب كان، هو بمثابة نهاية مأساوية لهذا الجيل من السياسيين والمفكرين والمناضلين الفلسطينيين، الذين عليهم الاعتراف بالفشل دون مكابرة، والتواري دون تردد، وذلك لافساح المجال لجيل جديد، اكثر صلابة من جيل الآباء، وأكثر قدرة لاعادة انتاج حالة كفاحية فلسطينية قادرة على الاستمرار وتحدي كل الصعاب المتوقعة على طول هذا الطريق.

كما انه ينبغي التذكير سلفاً، ان السلطة الوطنية هذه لم تكن منحة مجانية لنا، ولا هي نبت شيطاني وجدناه صدفة، وانما هي ثمرة من ثمار نضال شعب فرض نفسه على اللاعبين الآخرين بمقاومته الباسلة، وصموده البطولي وتضحياته الثمينة، وجدد حضوره السياسي، الامر الذي أهله لاقامة رأس الجسر هذا على اول ارض فلسطينية متاحة، وبناء كيانه السياسي واعمار وطنه، الامر الذي بدت فيه هذه السلطة كحلقة اولى، او قل حجر اساس لاستكمال مقومات تأسيس دولته الحرة السيدة المستقلة.

لذلك كله، فانني اود لهذه الندوة ان تقتصر مناقشتها على فرضية فشل حل الدولتين، بعد ان قاربت هذه الخطة على الوصول الى حائط مسدود، وليس على خيار حل السلطة الوطنية، التي هي منجز وطني حققناه بكلفة باهظة.

وعليه، فانني اقترح ونحن نتداول فيما بيننا فرضية فشل حل الدولتين، ونسعى الى الاجابة على سؤال: ماذا بعد؟ وماذا في اليوم التالي على اعلان مثل هذا الفشل الذي لم يكن من صنع ايدينا، ان نقارب خيار حل الدولة الواحدة كبديل تلقائي بالضرورة الموضوعية، لخيار بلغ نهايته، بفعل ما واصلت اسرائيل القيام به جهاراً نهاراً لقبر هذا الحل في مهده.

وبالعودة الى السياق العام المطروح علينا في هذه الندوة، وفي معرض الاجابة على سؤال ماذا بعد حل السلطة او نفض اليد من حل الدولتين، فإنني اود في نهاية هذه المقدمة أن أبادر الى عرض وجهة نظري المتصلة بهذا النقاش، على اساس يقوم على التحفظ على ما اراه تغميساً خارج الصحن، خصوصاً في هذه الآونة الباعثة على الترقب والانتظار بأعلى درجة من درجات التنبه والحذر.

لذلك كله، ارجو ان تسمحوا لي ان ابدأ مستدركاً على ما سوف يلي من مراجعات للافكار اللاحقة ووجهات النظر المتصلة بجوهر ما نحن بصدده في هذا الحوار.

استدراك:

نحن على اليابسة بعد، مزروعون في ترابها كأشجار الزيتون، اي لسنا على ظهر مركب ولا حتى على رصيف ميناء بحري، ونحن ايضاً شعب يمتلىء بالحيوية ويفور بالوعي، امتلك زمام امره، وقدم كل الاستحقاقات لنيل حريته واستقلاله، بعد ان اقام له رأس جسر سياسي على ارض وطنه التاريخي، وبلور له كياناً وهوية غير قابلة للتآكل او الامحاء، رغم كل المحاولات الاسرائيلية للهروب من الوفاء بإلتزاماتها.

بداية ينبغي التأكيد على ان السلطة الوطنية هي مشروعنا الوطني الممهد لعملية انتقال تدريجي نحو حقنا في تقرير المصير، وان هذا المنجز الكياني الملموس هو واحد من اهم المكاسب الهامة التي تحققت بالتضحيات الجسام والفعل النضالي الموصول على مدى عشرات الاعوام، وان هذه السلطة حقيقة قائمة وقابلة للاستمرار والتحول إلى الدولة الموعودة.

وعليه، فانه ليس من المطلوب منا، ولا من الجائز لنا، أن نطلق الرصاص على اقدامنا، او ان نقوّض وضعنا بملء ارادتنا ونحن بعد في مضمار السباق.

ففي السياسة هناك دائما منطقة رمادية واسعة،الامر الذي ينبغي معه الحذر من استعجال النهايات غير المؤكدة، وكسر القواعد الكلاسيكية لهذه اللعبة، ان لم نقل تجنب اللعب في ملاعب الغير، والانجرار للاحتكام الى قوانينه الخاصة.

ومن جانب آخر فإننا نقف أمام إحتمال موضوعي ينطوي على فشل مشروع حل الدولتين، الذي مضى على طرحه نحو عقد من الزمان، دون أن يتمكن من ترجمة نفسه على الارض في صورة عمل منهجي ملموس، حتى لا نقول انه قد اخذ يفقد قدرته على التحقق، وفق ما تشي به السياسيات الاسرائيلية الماضية بوتيرة متسارعة نحو إلغاء الاساس الموضوعي لهذا الحل، ونعني به الاستيلاء على الارض محل الصراع، وذلك عبر الاستيطان والمصادرة وخلق الوقائع التي تحول دون تطبيق هذا الحل.

على انه ينبغي علينا، ونحن نقارب هذه المعضلة، ملاحظة اكثر من حقيقة واحدة متصلة بسيناريو فشل حل الدولتين، خصوصاً اذا جاء الاعلان عن مثل هذا الفشل من الجانب الفلسطيني، وجرى نفض اليد منه رسمياً بصورة نهائية، لأن فشل حل الدولتين يضرب في صميم المشروع الوطني الاستقلالي الفلسطيني، ويعد نقطة انعطاف سلبية كبيرة، كما أن الاعلان عن مثل هذا الفشل بصورة رسمية فلسطينية، ومن ثم التفكير بحل السلطة الوطنية يعتبر هدية مجانية لاسرائيل، التي لن تتوانى عن الاستثمار السياسي فيه، والبناء عليه للتحرر من كل إلتزام أو تعهد.

كما ان المجازفة بقبول خيار فشل حل الدولتين على نحو طوعي ومن جانب واحد، امر يضع السلطة في مأزق وجودي بصورة تلقائية، ويعرضها لجبل من الاخطار، ويصور القائمين عليها بصورة جهة عديمة المسؤولية ومتهورة، حين تبدو كمن يلعب بأوراقه باستخفاف، ويقامر على

مجهول، وأن نفض اليد الفلسطينية من مشروع الحل الوحيد المتوافق عليه دولياً على اوسع نطاق، من شأنه ان يرتد مباشرة على قوام السلطة الوطنية، التي باتت رب عمل كبير لمئات الآلاف من الافراد، ومصدر التمويل الوحيد للبيرقراطية الادارية والامنية.

ولأن الطبيعة تكره الفراغ، ولأن إنقصاف فرع يابس من الشجرة الباسقة لا يحول دون نمو فرع اخضر جديد، فإن نفض اليد من خيار حل الدولتين، من شأنه ان يرتب تبعات سياسية وضرورات لا قِبل للسلطة على تحملها في المديين: المتوسط والقصير، ومن ذلك:

أولاً: ضرورة اعتراف القيادة الفلسطينية التي تقود النضال المديد بالفشل الذريع، ومن ثم الاعتذار للشعب الفلسطيني عن سوء ادارتها لشأنه العام، وتركه هكذا نهباً لحالة من اليأس والاحباط الشديدين، وبالتالي فإن عليها التنحي جانباً والانصراف.

ثانياً: اعتماد الخطة "ب" سلفاً، هذه الخطة التي ينبغي لها ان تكون جاهزة من قبل، ومتوافق عليها على اوسع نطاق شعبي، وهو امر من غير المرجح ابداً ان يتم التوصل اليه في ظل حالة انقسام متفاقمة، يتنازع فيها الجانبان على الصواب وعلى الشرعية، وتتقابل فيها المرجعيتان: الوطنية والدينية باحتدام لا يقر له قرار.

ثالثاً: التحسب ازاء حالة من الاضطراب السياسي والامني والاجتماعي المحتمل على كل صعيد، والتحوط مبكراً ضد خروج الوضع عن السيطرة، وهو تحوط اذا كان من الممكن تحقيقه في ظل وجود سلطة قادرة على الوفاء بقسط كبير من التزاماتها الآن، فان من غير الممكن تحقيقه، عندما تعلن هذه السلطة وصولها الى الحائط المسدود، وتأخذ في الذواء التدريجي.

رابعاً: الانتباه مسبقاً الى تداعيات فشل حل الدولتين، ليس فقط على مقومات السلطة الوطنية التي تقع عليها اوزار هذا الفشل ايا كانت اوزار سائر الاطراف، وانما كذلك على مكانتها التمثيلية، وصورتها الخارجية، وعلاقاتها الدولية، ومكتسباتها السياسية.

خامساً: إن المجازفات غير المحسوبة بدقة بالغة، مثل تعريض السلطة الوطنية لمخاطر التآكل او الانهيار، امر يدخل في باب الارتجال والمغامرة غير المحسوبة.

أن مسؤولية القائد السياسي لا تقل أهمية عن نظيره في الجبهة، ان لم تكن أعلى بكثير من كل من يتلقون الاوامر ويصدعون للقرار، الامر الذي يملي على المستوى المسؤول عن اتخاذ القرارات الكبرى، ان يتحلى بالشجاعة وبعد النظر وسعة الافق، ان لم يكن ذلك من اجل الفوز في المعركة، فعلى الاقل مضاءلة الخسائر واحتواء الآثار المترتبة ومنع الانهيار.

على هذه الخلفية فإنه يمكن عرض الفكرتين المتعلقتين بفشل حل الدولتين، وحل السلطة الوطنية، باعتباره كل واحدة منهما مشروع قرار محتمل، من وزن استراتيجي بعيد المدى وبالغ التداعيات السلبية، ليس فقط على السلطة بحد ذاتها، وانما ايضاً على مسار الكفاح الوطني الفلسطيني المتواصل منذ نحو نصف قرن، الامر الذي يوضح مدى وطأة ذلك على الوجدان العام، ويبين من الوهلة الاولى فداحة عرضهما على الرأي العام.

لذلك فان من المنطقي، مناقشة مثل هذه الافكار مع عدد من المسؤولين والباحثين والمفكرين، وراء ابواب مغلقة، لتبادل الآراء وغربلة الافكار، واستعراض السيناريوهات، ووضع البدائل،

ودراسة الخيارات، دون ان يتخذ مثل هذا النقاش طابعاً رسمياً قابلاً للتأويل والتخمين وإثارة التساؤلات المسكونة بالارتيابات.

ضرورات بقاء السلطة:

يرتبط بقاء السلطة الوطنية واستمرارها بتحقيق شرطين متداخلين:

الاول، قدرتها على ادارة الشأن الفلسطيني العام، بتوفير الخدمات الاجتماعية، وتحقيق الامن والنظام العام والقضاء، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وعدم تعارض وجودها مع تحقيق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

الثاني، اهليتها لتحقيق تقدم على المسار السياسي، أي استكمال المشروع الوطني الاستقلالي. ولعل مبرر قيام السلطة ذاته كامن في حيثيات هذا المسار الذي ان تم اغلاقه، لهذا السبب او ذاك، تكون السلطة الممسكة حتى الآن بخيار الدولتين، قد فقدت مسوّغ وجودها من الاساس.

وعليه، يبدو خيار حل السلطة او انهائها، خياراً عبثياً لا يجوز الحديث عنه فلسطينياً كخيار، لا سيما وان عواقب الحل هذا تنال من جدارة النخبة الفلسطينية التي قادت النضال الوطني الطويل الشاق، وتقوض المكسب الفلسطيني الذي تحقق بفضل دماء آلاف الشهداء وتضحيات الاسرى والجرحى وصمود الشعب، والعذابات التي تحملتها اجيال فلسطينية متلاحقة، ظلت تقبض بكلتا اليدين على خيار الحرية والعودة والاستقلال.

ذلك ان السلطة الوطنية التي أن لم تكن محطة وصول فهي محطة عبور لادامة الصراع بوسائل نضالية ملائمة لتحقيق الحرية والاستقلال لشعبنا، وهي التعبير السياسي الاكثر مشروعية في هذه المرحلة من مراحل الكفاح الوطني المديد، وهكذا فإن السيناريوهات المتعلقة بخيار فشل حل الدولتين، هي بمثابة فشل مضاعف للسلطة الوطنية، قبل ان نبلغ مرحلة الدولة الوطنية المستقلة.

سيناريوهات ممكنة لحل السلطة:

ان هناك ثلاثة سيناريوهات قد يؤدي احدها، او ثلاثتهم، الى خلق وضع قد لا تتمكن فيه السلطة الوطنية من الاستمرار للقيام بدورها، ومن ثم تعذر النهوض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه:

الاول: ان تقوم اسرائيل والولايات المتحدة، ومن ورائهما المانحون الدوليون بفرض عقوبات سياسية ومالية، جنباً الى جنب مع تدابير واجراءات احتلالية صارمة، تضع السلطة الوطنية في

مواجهة تحديات صعبة جداً، دون أن يكون لها مصدات عربية، وبدائل تمويلية، وروافع اقليمية قادرة على الحيلولة دون حدوث الانهيار.

الثاني: ان تتوصل القيادة الفلسطينية الممثلة اساساً بمنظمة التحرير الفلسطينية، الى استنتاج مفاده ان حل الدولتين لم يعد متاحاً ولا ممكناً في واقع سياسي غير موات، وبالتالي فإن الواجب الملحّ يملي ضرورة البحث عن وسائل كفاحية اخرى، قد تودي بالسلطة الوطنية التي لم تعد، والحالة هذه، تمتلك مبررات وجودها من الاساس.

الثالث: ان تحدث هبّة شعبية، حتى لا نقول انتفاضة وطنية جديدة، تكون موجهة ضد السلطة الوطنية هذه المرة، الامر الذي من شأنه ان يسلب هذه السلطة جزءاً كبيراً من شرعيتها التمثيلية، بل ومن مشروعية وجودها، وان يفتح عليها سيلاً من التحديات الداخلية، بما في ذلك الخروج المسلح عليها، وذلك كله اذا عجزت السلطة هذه عن القيام بواجباتها الاساسية، وفقدت القسط الاعظم من قدراتها الوظيفية، على صعيد الامن والنظام العام.

آخذين بالاعتبار أن هناك مستويين من التحديات المباشرة التي تواجه خيار حل السلطة الوطنية، وان هناك جملة طويلة من الارتدادات المحتملة، التي تلي الاعلان عن مثل هذا الفشل، سواء أكان هذا الاعلان بقرار ذاتي املته ظروف ترقى الى مستوى الاستحالات الكبيرة جداً، او كان ذلك بفعل فاعل لديه الرغبة والاستطاعة، وعنده الحول والقوة لطي صفحة الحل الأكثر موضوعية المتداول في السوق السياسي منذ نحو عشرة اعوام.

المستوى الاول،وهو من طبيعة داخلية مستقلة عن غيره من التحديات المحيطة، اساسه هذا العدد الكبير من الموظفين والاسر والافراد، الذين يمثل لهم بقاء السلطة واستمرارها حبل نجاة لمواصلة الحياة اليومية بالحد الادنى من الانتظام، وتلبية الاحتياجات، الامر الذي قد يخلق حالة رفض عام يجب ان يحسب لها الحساب سلفاً.

المستوى الثاني،وهو ذو سمات موضوعية ليس في مقدور السلطة السيطرة عليه او التحكم به، ونعني به حالة الانقسام السياسي الداخلي، المرجح لطرف منه ان يعمد الى رفض خيار اعلان حل السلطة، وان يعمل الى السيطرة على هذه الفرصة السانحة لتشديد منافسته الضارية على اخذ زمام الموقف، وانتزاع الشرعية من بين ايدي اصحابها، الذين سيتم وصفهم بالمتخاذلين، وغير الجديرين بقيادة النضال الفلسطيني، قائلين: ألم نقل لكم ذلك من قبل أيها الفلسطينيون في كل مكان.

في اطار مثل هذا يجدر بنا تمحيص كل من السيناريوهات الثلاثة المفضية الى حل السلطة الوطنية، لتبيان مدى وجاهة الفكرة، والتعرف على جديّة مبرراتها، والكشف عن مغزاها وعن مدى القدرة الذاتية على انفاذها، وذلك كله قبل التطرق الى التداعيات الفورية والمضاعفات البعيدة المدى على اقرارها.

الأول، سيناريو قيام اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات مالية وسياسية.

وفي مناقشة واقعية هذا السيناريو، يجب التذكير بعدد من الملاحظات التمهيدية المسبقة، وهي:

1- ان بقاء السلطة الوطنية واستمرارها قائمة وقادرة على ادارة الشأن الداخلي لملايين الفلسطينيين، لا تعبر عن حاجة فلسطينية فقط، وانما تمثل في التحليل الاخير حاجة دولية وإقليمية واسرائيلية.

2- ان السلطة الوطنية هي مشروع دولي، انخرطت فيه الولايات المتحدة وروسيا والصين ودول الاتحاد الاوروبي والدول العربية والاسلامية وآخرون، لتخفيف حدة الصراع التاريخي في المنطقة، وفتح آفاق سياسية لحلها، بدليل كل تلك التقديمات والمساهمات المالية، المعبرة عن استثمار دولي كبير لبقاء السلطة وإدامة هيكلها بالحدود الدنيا اللازمة للوفاء بالمتطلبات المبررة لاستمرار هذا الكيان التمثيلي المعترف به على اوسع نطاق.

3- ان السلطة التي تقوم بواجباتها وفي حفظ النظام العام، وتؤدي التزاماتها التعاقدية وفق الاتفاقات المبرمة تقدم البديل الامثل، لخيار منع العنف والفوضى.

4- ازاء ذلك كله، فإن من الواقعي استبعاد هذا السيناريو المكلف جداً، ليس للفلسطينيين فحسب وانما لكل من الاسرائيليين والامركيين على حد سواء، وبالتالي فإن على المتحاورين حول هذه الفكرة الصادمة، اسقاط هذا السيناريو من الحساب السياسي، والانتقال من ثم الى تركيز البحث على السيناريوهين المتبقيين.

الثاني، سيناريو ان تتوصل القيادة الفلسطينية الى استنتاج مفاده انعدام فرصة حل الدولتين وعبثية ادامة سلطة بلا سلطة، وهو ما يعني بالضرورة الموضوعية العودة الى البحث عن خيارات كفاحية بديلة، لاستئناف المواجهة بكل انواعها المتاحة مع الاحتلال الاسرائيلي.

واحسب ان هذا السيناريو من مخرجات لا تلقى لها رواجاً سواء على الصعيد الرسمي او على الصعيد الشعبي، وإن وصول النخب السياسية والفكرية الفلسطينية الى مثل هذا الاستنتاج، قد يتحقق في حالتين اثنتين هما: عندما تجد السلطة الوطنية نفسها غير قادرة على تمويل الانفاق العام، وانها محاصرة من اربع جهات الأرض، عاجزة عن لمّ شعثها، ومفتقرة الى احد اهم مسوغات وجودها، وهي حالة مستبعدة في الواقع القائم، كما انها تبدو منظورة في الافق القريب، بل وبعيدة عن التحقق في المدى المتوسط. وعندما تجد السلطة الوطنية نفسها امام حائط صد سياسي غير قابل للاختراق، تتلاشى فيه الفرص لتحقيق اي تقدم، وتتكاثر فيه مصاعب لا تستطيع السلطة مواصلة حملها على كتفين انهكهما طول السير، ونعني بذلك نفض المجتمع الدولي يديه كلياً من خيار الحل التفاوضي، ومن ثم نبذ السلطة سياسياً، وسحب الاعتراف منها كجهة مؤهلة.

واذا كان من المنطقي التعامل مع هذين المتغيرين على اساس فكري تأملي مجرد، فإن من غير المنطقي ابداً استعجال تحقق اي من هاتين الحالتين، او استباقهما على هذا النحو المجرد من ادنى درجات الحس بالمسؤولية الوطنية الكبرى، الامر الذي ينبغي معه عدم التعاطي مع مدخلات هذا السيناريو، الا في اضيق الحلقات الفكرية المغلقة،

وبالتالي النأي بأوساط السلطة الوطنية عن الانخراط في هذا الجدال النظري، القابل للتأويلات السلبية الفائضة عن الحاجة الفلسطينية الراهنة بكل تأكيد.

الثالث، سيناريو حدوث انتفاضة شعبية قد تبدأ ضد الاحتلال، ثم تتحول الى تمرد ضد السلطة الوطنية.

قد يكون هذا السيناريو اكثر الافتراضات واقعية، واقربها الى التحقق، واعمقها دعوة الى التعاطي معه، وفوق ذلك اشدها خطراً على المشروع الوطني الفلسطيني، باعتباره فعلاً ذاتياً مستقلاً، قد تشجع البيئة السياسية المحيطة على تحقيقه، وفي هذا السياق ينبغي فحص واختبار كل المعطيات الذاتية القابلة للتحول من شرارة صغيرة الى حريق كبير، وبالتالي طرح عدد من الاسئلة الافتراضية، والتساؤلات المسكونة بالقلق المشروع، ومنها:

1- هل هناك تحت سطح الحالة السياسية الراهنة في الضفة الغربية، قوة مستترة في حالة بيات، لديها الرغبة والقدرة معاً على احداث انتفاضة ضد السلطة الوطنية، وتوظيف حالة الاضطراب هذه لصالح مشروعها الخاص؟
2- هل لدى بعض القوى الحزبية والفصائل الوطنية المشاركة في تحالف منظمة التحرير، قدرة موضوعية، قبل ان نتحدث عن مصلحة حقيقية في اثارة نزاع داخلي، ومن ثم استثمار مظاهره المتفرقة، لتقويض البرنامج الوطني الاستقلالي، الذي تقوده حركة فتح؟وتوظيفه في خدمة اجندات صغيرة؟
3- هل بلغت الحركة (حركة فتح) التي قادت الكفاح الوطني على مدى نحو نصف قرن مرحلة الشيخوخة، وباتت غير مؤهلة لمواصلة الامساك بزمام الموقف السياسي، ومن ثم التقدم لملء الفراغ؟

ومع انه يمكن طرح مزيد من الاسئلة الاستفهامية في اطار مثل هذا السيناريو المثير لاوسع الخيالات، فان اجراء محاكمة لمداخلاته، تقود الى الاستنتاج ان الشروط الموضوعية اللازمة لاحداث مثل هذه الفوضى، وتوظيفها لصالح اعداء المشروع الوطني، غير متحققة الآن بقدر كافٍ لاحتسابها ضمن المخاطر الداهمة في المدى القريب.

ذلك ان قوى العمل الوطني الفلسطيني على اختلاف اوزانها غير قادرة، حتى وان كانت راغبة في تولي دفّة السلطة الوطنية الفلسطينية، على القيام بعملية التبديل والاحلال، كما ان الفرصة امام قوى الاسلام السياسي، تبدو فرصة محدودة جداً وفوق ما ينطق به واقع الحال القائم اليوم، وما تمليه حقائق احتلال ذي قبضة يد ثقيلة على الاوضاع.

وعليه، وبالعودة الى سائر الحيثيات المتعلقة بالسيناريوهات الثلاث الواردة في صدر هذا النقاش، فإنها تبدو كسيناريوهات افتراضية الى ابعد الحدود، معلقة في سماء عالية، وغير قابلة للتحقق في المديين: القريب والمتوسط، بل وربما البعيد، الامر الذي يقتضي منا، ونحن في صدد فحص وتمحيص هذه الافتراضات، ان لا نبني على ارضية من الرمال الرخوة، وان لا نمضي طويلاً في التطيّر ازاء ما لا اساس له، الا في عالم من الاوهام والتخيلات.

هل هناك بديل لحل الدولتين؟

إن حالة الاستعصاءات التي تواجه خيار حل الدولتين، تقتضي على سبيل المثال التفكير بمدى واقعية وفرص حل الدولة الواحدة أو غيرها. كما ان المصاعب الجمة التي تقف على طريق تحويل الكيان السياسي الفلسطيني من وضعية حكم انتقالي الى وضع دولة مستقلة، تقتضي بدورها دراسة المخاطر الكامنة في فرضية حل السلطة، وما اذا كان هذا الحل يشكل نقطة انطلاق كفاحية اقوى، ويخلق واقعاً جديداً يعزز من فرص تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بصورة اجدى.

اذ ليس لدي شك في انه اذا كان الطريق التفاوضي لحل القضية الفلسطينية، الذي بدأناه من مدريد واوسلو قبل اكثر من عقدين، قد وصل الى نهايته، وادى قسطاً مما كان معلقاً في فضاءه من آمال وطنية، واخفق في الكثير مما كان يعد به، لا سيما ما تعلق منها بانهاء الاحتلال واقامة الدولة المستقلة، فان ذلك كله يجب ان لا يدفع بنا الى الهروب من هذا الطريق الحافل بالاخفاقات، الا اذا كان لدينا طريق آخر بديل، يمكن السير عليه بثقة اعمق وبفعالية أكثر، لاستكمال ما فشلنا في تحقيقه حتى الآن.

ووفق مثل هذا السياق من التفكير البعيد على الارتجال، فانه يمكن كذلك تمحيص جدوى الانتقال من اطار السعي نحو انجاز حل الدولتين، الذي لا يزال بمثابة البضاعة الوحيدة في السوق السياسي، الى متاهة حل الدولة الواحدة أو غيرها من الخيارات الاخرى التي لا يجد له اذناً صاغية، ليس لدى الجانب الاسرائيلي المخاطب اساساً بمثل هذا الحل المثير لاشد الارتيابات الوجودية الاسرائيلية، وانما كذلك لانه لا يوجد ايضاً من يصغي له على مسرح السياسة الاقليمية والدولية، او من لديه ادنى استعداد للتعاطي معه.

وعليه، ولما كان الواقع الفلسطيني المثقل بالاكراهات، غاص بالقوى الجبرية القاهرة، ومفتقر في الوقت ذاته الى الخيارات المريحة، والبدائل السياسية المواتية، فان علينا والحالة هذه ان نواصل العض بالنواجذ على ما بين ايدينا من اوراق، وهي قليلة، وان نستمر في مواجهة التحديات المحدقة، وهي صعبة وعديدة، وذلك الى ان نتمكن من تغيير الواقع بالاشتباك معه، لا بالترفع عنه واستمطار اللعنات عليه، والتضرع الى الله سبحانه بتبديل الحال الذي يُعدّ بقاءه هكذا من المحال قطعاً.

أفضل الخيارات:

واحسب ان افضل الخيارات المتبقية لنا، اذا ما تواصل الانسداد السياسي، وضعفت فرص التقدم على طريق الحل التفاوضي وفق الشروط الكفيلة بانجاحه، هو الخيار الذي سبق ان اشبعناه نقاشاً، واثخناه بالحوارات المستفيضة في اطار فكري مماثل، ونعني بذلك العمل على اساس منهجي مدروس بعناية، لتمكين الشعب الفلسطيني من مواصلة صموده وتثبيت وجوده وانزراعه في تراب آبائه واجداده، مع السعي حثيثاً لتوفير مقومات صموده والعمل لتحسين مدخلاته التعلميمية والصحية، وتنمية قدراته الاقتصادية، وبالتالي رفع سوية كفاحه الوطني على نحو اكثر فاعلية.

وقبل ذلك فقد سبق لنا ان دعونا الى اعادة بناء موقف فلسطيني هجومي، يستلهم التغيرات المحتملة في الواقع السياسي المتحرك، ويدرء المخاطر الداهمة، والتكيّف مع المتغيرات المتوقعة، وفق مجموعة من المبادئ الرصينة، والقواعد العملية الملائمة، للارتقاء بمستوى الاداء الوطني العام. ومن ذلك:

1- التمسك بالثابت الاول بين سائر الثوابت الفلسطينية، الا وهو انهاء الاحتلال الاسرائيلي ، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، مع ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
2- تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتنظيم إجتماعاتها كمرجعية ومصدر للقرار الوطني الفلسطيني، والعمل على إحتضان الكل الفلسطيني في إطارها.
3- تجديد العمل على دفع مبادرة السلام العربية شوطاً آخر نحو مركز اهتمام المجتمع الدولي والاسرائيلي والتمسك بها كجهد عربي مشترك وموحد، دون أي تعديل في بنودها.
4- السعي دون كلل او ملل لانهاء حالة الانقسام الفلسطيني، هذه الحالة التي تحولت الى دجاجة تبيض ذهباً في الحضن الاسرائيلي، وفقدت كل مسوغ لديها، خصوصاً بعد ان تقلصت الفروق الجوهرية بين الخطابين السياسيين لكل من فتح وحماس، حيال الدولة الفلسطينية.
5- استنهاض الحالة الوطنية العامة، وتعزيز روح المقاومة الشعبية بكل اشكالها المتاحة والمشروعة، من خلال مبادرات منسقة على نحو مركزي، بما في ذلك عقد مؤتمرات شعبية وطنية، عامة وجزئية، تؤمّن اوسع المشاركات الجماهيرية في صنع القرار ووضعه موضع التنفيذ العملي.

6- عدم اغلاق الابواب، ورفض الخيارات اليائسة، ومنع الاستدراج الى اللعب مع اسرائيل في ملعب القوة الذي تحسن اللعب فيه، والامتناع عن الخوض في بدائل تجريبية محبطة، ورفض الاستسلام للطروحات الاسرائيلية الرامية الى خفض سقف التوقعات لدينا، وفوق ذلك التعويل على الصمود الاسطوري لشعبنا، والبناء على هذه الروح الوطنية التي لم تنكسر تحت اشد الضربات.

7- التمسك بمبادئ الشرعية الدولية، والقانون الدولي، ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن الاتفاقيات والتفاهمات السابقة مع الجانب الاسرائيلي، كأساس لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة، يمكن قبولها والدفاع عنها.

8- تجنب الخوض في المخاضات الآسنة للتسويات الجزئية، والمبادرات غير المتوازنة، بما في ذلك مشروع الدولة مؤقتة الحدود، وذلك من خلال جهد دبلوماسي استباقي هجومي، لتفادي وقوعنا في اشكالية الرفض والقبول، ومن ثم تحميلنا اوزار تفويت الفرص السانحة،والمبادرات السياسية الملتبسة، والعروض الاسرائيلية "السخية".

التوصيات:

على ضوء كل ما تقدم من عرض وتحليل، وما جرى تقديمه من مرافعات ضد فكرة الاعلان من جانب واحد عن فشل حل الدولتين، او حل السلطة الوطنية بإرادة ذاتية فلسطينية، وما توصلنا اليه في هذه الورقة من استخلاصات عديدة، فإنني أوصي:

أولاً: التوصية بضرورة العمل على انتقال العقل الجمعي الفلسطيني من حيّز الشك بالمستقبل، والخوف عليه من تداعيات التغيرات الاقليمية والدولية المحتملة، الى آفاق التمسك بالثوابت، والعض على الحقوق والنواجذ، والشروع بخطة تستلهم العمل على تمتين مقومات السلطة الوطنية، بإعتماد استراتيجية هجومية شاملة، تقوم على الدفاع عن هذا المنجز الكياني، وتعزيز بنيته الراهنة، من خلال السعي لانهاء الانقسام الداخلي، ورفع وائر المقاومة الشعبية، ناهيك عن تجديد دماء المؤسسات الشرعية، وكل ما من شأنه ان يؤدي الى تمكين الوجود الفلسطيني ورفع سويته الكفاحية.

ثانياً: التوصية بانتهاج سياسة الاعتماد على الذات، وتحسين اداء منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، وزيادة مساحة المشاركة في صنع القرار السياسي، وتوسيع اطر مساهمات المجتمع المدني في عملية تجويد البنية الديمقراطية، فضلاً عن بذل مزيد من الجهد المخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتقديم الخدمات النوعية على صعيد التعليم والصحة، وغير ذلك من مخرجات المرافق الاجتماعية المؤدية الى زيادة الكفاءة والنوعية الفلسطينية.

ثالثاً: زيادة وتيرة الاشتباك السياسي مع اسرائيل، وتوسيع سبل الاتصال والتعاطي مع الوسائل الاعلامية والقوى والاحزاب والشخصيات الاسرائيلية، لكبح مظاهر ميول التطرف، والحد من الانجراف نحو اليمين من جهة اولى، وتشجيع قوى الاعتدال والسلام وكل من يناهض السياسة العنصرية من جهة اخرى، وذلك كله بمساعدة كيّسة ومبادرات رشيقة ومشاورات حثيثة من جانب قادة المجتمع العربي الفلسطيني وراء الخط الاخضر.

على أي حال، وأياً كان المشهد قاتماً، وكانت الخيارات المتاحة في هذه الآونة قليلة، فإننا نمتلك في مطلق الظروف وشتى الاحوال اوراقاً غير قابلة للتهميش او الضياع، في خضم هذه المواجهة الطويلة، التي لا تزال رغم كل المصاعب تعد بتطوير الكيان الفلسطيني من سلطة انتقالية الى دولة مستقلة، مهما طال السفر، وتعرجت الدروب،ومن هذه الاوراق الصلبة:

أولاً: لدينا حقيقة وجودية اصيلة تشكّل الرافعة الكبرى لصمودنا وكفاحنا المديدين، ونعني بذلك الحقيقة الديمغرافية التي تتعاظم مع مرور الزمن، حيث يعيش هنا على هذه الارض في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي أربعة ملايين ونصف المليون مواطن وأكثر من مليون وستمائة ألف في اسرائيل يشكلون نحو نصف المجتمع الفلسطيني، لم تنجح كل المخططات الاجلائية من تذويبهم أو اقتلاعهم من جذورهم، ان لم نقل انهم ازدادوا ثباتاً وحضوراً نوعياً عما كانوا عليه قبل عدة عقود مضت.

ثانياً: اننا الطرف الوحيد الذي يمتلك بصفة احتكارية وحصرية، ليس حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه فقط، وانما ايضاً حق المصادقة دون غيره من الاطراف، على أي خطة او مشروع او صفقة او تسوية يمكن التوصل اليها في أي وقت مقبل، أي أن لنا تفويض يرقى الى درجة حق الفيتو المستخدم في مجلس الامن الدولي على هذا الصعيد، الامر الذي يحول دون ان يجري من وراء ظهر هذا الشعب، او بمعزل عن قيادته الوطنية، تمرير حل لا يلبي احتياجات شعبنا، او اعتماد أي يسويه لا تستجيب لتطلعاته المشروعة.

ثالثاً: اننا نمتلك عدالة قضية شعب لم ينل حقه في الحرية والاستقلال شأن شعوب الكرة الارضية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو امر بات يثقل على الضمير الدولي ويؤرق مؤسساته الكبرى، ويضغط على الرأي العام الغربي بصورة عامة، بما في ذلك بعض قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، الامر الذي يتجلى اليوم في خضم هذه الجهود الدولية الدؤوبة، وفي بعض المبادرات الدبلوماسية الرامية الى معالجة هذه المعضلة التاريخية، التي باتت توصف على نطاق واسع بأنها ام المشاكل في الشرق الاوسط.

رابعاً: ان في حوزتنا ورقة الاعترفات الدولية المتراكمة، وكل هذه القرارات الدولية بأهليتنا التمثيلية وشرعيتنا القانونية، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مؤسسات الامم المتحدة، وآخرها ترفيع وضعيتنا في الجمعية العامة الى مرتبة دولة عضو مراقب، بتأييد اكثر من ثلثي اعضاء هذه الجمعية، وهو ما يؤسس الارضية الملائمة للبناء على هذه القرارات، ويشكل الاساس القانوني لكل تسوية سياسية ممكنة.

خامساً: ولا يفوتني القول أن الموقف العربي والاسلامي الرسمي والشعبي لا زال يعتبر أن القضية الفلسطينية هي قضيتهم، وإن تغيرت الأولويات لبعض الوقت، وأن مستقبل الاستقرار في المنطقة يظل معلقاً على المدى الاستراتيجي لتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

تعقيب:

باسم التميمي (ناشط في المقاومة الشعبية للجدار والاستيطان، تعرض للاعتقال عدة مرات)

ونحن نخوض معركة مصيرنا على كل الجبهات يأتي السؤال عن اليوم التالي لندخل في دائرة الاشتباك بين الذاكرة والرؤيا. مدركين أن الخريطة السياسية التي نتحرك فيها ومن سنوات طويلة هي خريطة معقدة ومتصلبة وفوق قدرتنا سواء بالتعامل مع الاحتلال أو بالتعامل مع النظام العربي الإقليمي او الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اعادة ترتيب الاولويات والوضع الداخلي وما يمثله من امتداد مركب لكل الازمات . أن الفلسطينيين يحاولون فقط الحصول على موطئ قدم في الخارطة السياسية لدعم قضيتهم وحقوقهم. ان أهم الأولويات التي تحرك الشارع الفلسطيني وتمثل نبض الناس هي قضية التحرر والخلاص من ألاحتلال وهي قضية محسومة لا جدال حولها في ذاكرة ووجدان وفكر وأحلام ورؤى الشعب الفلسطيني. إلا أن موقف التحركات الشعبية الفلسطينية قد عكس أيضاً خلافها الواضح مع سياسة منظمة التحرير وسلكوها فالرفض الشعبي للنهج التفاوضي الذي تعتمده المنظمة كإستراتيجية ثابتة,والسلطة وما يرافق وجودها من اسئلة تمس جوهر وجودها من التنسيق الامني الى الفساد المالي والإداري مروراُ بنوع الخدمة ومستواها والاحتكارات الاقتصادية والأزمة المالية الدائمة . كيف سنحافظ على المنجز الوطني السلطة في ظل كل هذه المتغيرات وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني ومدى قدرته على بلورة وتنفيذ الخطط المطلوبة في شتى مجالات ألحياة وكيف سنحافظ على المركب من النو الذي يعصف بالمنطقة خاصة وان طريق اسلوا وان كان قرار فلسطيني ذاتي لكنه جاء نتاج ظروف ذاتية وموضوعية كان لها انعكسها على كل المخرجات المتعجلة لهذا الاتفاق والتي نعاني الآن ارهاصاتها فالسلام الذي اردناه جوابا على شرط وجودنا الوطني لنبني حياتنا المشتهاة على ارض معادنا الحبلى بمن نحب اراده العدو ان نمعن في الغياب فانطلقت بلدوزرات الاقتلاع الصهيوني تفرض واقع على الارض لا يمكن تجاوزه بالسياسة مستوطنات تعلو قرانا مختالة بنقاء العرق وفوبيا التاريخ تربطها شبكة طرق تلتف على الارض والواقع وجدار فصل وسيطرة على الماء وتطهير عرقي في مناطق –c– حيث عدد الفلسطينيين في تناقص حيث لا يزيد عن 120 الف مقابل اكثر من 350 الف مستوطن في هذه المنطقة التي تمثل 60% من ما تبقى في ايدينا من بلاد لنخسر في عصر السلام اضعاف ما خسرناه في عصر مدنا الثوري المقاوم لنجد ان السلام المنشود لن يولد بعد من رحم عملية محكومة بموازين القوى المختلة لصالح النقيض فهل نسلم بان هذا التيه طريق ذو اتجاه واحد او ننتظر المغولي ليعود بسيفه فيقضي علينا ام نطلق المفاهيم من قيود اللغة والدبلوماسية الى ميادين الفعل الحي في مواجهة الواقع بوعي ومسؤولية ان البحث في اليوم التالي هو ميزة من ميزات القيادة والنخب المنتقاة لإسناد القيادة من اجل اتخاذ القرارات المناسبة وتبني الخيارات ألواقعية على ارضية معرفية علمية مستندة لأسس منطقية في استشراف المستقبل بعيدا عن المنطق المغامر والارتجال المتسرع الغير محسوب وهذا التوجه مستجد منطقي موجب لم يظهر في الادبيات التي تتناول تاريخ القرار فلسطينيا .

من اكثر الاشكاليات التي واجهت فكر المقاومة هو الثبات على الوسيلة والتحرك على مستوى الهدف المتذبذب بين التحرير الكامل والمرونة العالية في التنازل والقبل بالمطروح وعلية فان علينا كفلسطينيين اعادة صياغة مشروعنا التحرري على مستوى الهدف والوسيلة وبناء المؤسسة بما يتناسب مع الهدف ويتوافق مع الوسيلة وعليه يأتي السؤال الذي يفرض نفسه في ظل المتغيرات التي فرضها الاحتلال على الخارطة الجغرافية والسياسية وبعد تحليل دقيق وعلمي لتجاربنا السابقة

وعدم العودة الى تجريب المجرب هل ستؤدي الطرق التفاوضية الى الوصول الى تحقيق الحل السياسي المنشود (حل الدولتين) في ظل الواقع المفروض والذي يؤكد ان هذا الحل قتل على الارض عن قصد مسبق ومخطط محكم استغل فيه الوقت التفاوضي لتمرير افشال هذا الحل وانتهاز غفلة العالم الذي تم تغمية عيونه بعصبة التفاوض لبناء الاستيطان وتجسيد اسرائيل الكبرى على كامل ترابنا الوطني مشروع اليمين الذي لا يري اي دولة غير اسرائيل بين البحر والنهر بعد فشل ما يسمى اليسار الاسرائيلي في تسويق وتجسيد مشروع الفصل بين الشعبين حل الدولتين.

ان نقاش اليوم التالي يفترض الانفتاح على كل الاحتمالات ووضعها في الحسبان ودراسة الخيارات ووضع البدائل في اطار عدم التصلب دفاعاً عن القبيلة والمنجز بل لا بد من المرونة في التحرك في اطار تصليب الموقف وبناء ألاستراتيجيه على ارضية التراكم في البناء والاستفادة من المحقق والمنجز على ضوء ذالك نحاول الاجابة على التساؤلات التي وضعها الاخ او علاء ولكن في اطار تخوفي من كارثية تصورها ماذا اذا تم حل السلطة الوطنية او ماتت لأسباب موجبة ..... ماذا عنا نحن في اليوم التالي اذا وقعت الواقعة ؟ ويؤكد ضرورة التحوط والاستعداد المسبق والتفكير برويه لما اسماه انطباق السماء على الارض والزلزلة السياسيه ان التصورات المقترحة التي ستؤدي لحل السلطة أو انهاؤها أو تدميرها تعتبر في هذه الورقة ضمن نصوص الترهيب من فقدانها، والترغيب ببقائها حتى وان فقدت شرعية وجودها، وهذا اقرب لمنطق الجدل ألعقائدي الذي يعتمد ينفي منطق التفكير الآخر. فالحل قد يكون بالتحلل من التزاماتها المتناقضة من كونها واقع لمد مرحلة ألصراع وتأييد وجود الاحتلال او منجز وطني خطوه على طريق التحرير وخلق رؤى متجددة على ضوء المتغيرات التي وقعت في السنوات الاخيرة. بنقاش كل السيناريوهات المحتملة استبعد التفكير في خيار حل السلطة بقرار ذاتي من باب المسؤولية الوطنية ليبقى امامنا لنقاش ثلاث سيناريوهات لحل السلطة 1- نتاج سياسة امريكية بفرض العقوبات 2 – نتاج تمرد شعبي لا يمكنها من اداء دورها 3- نتاج انغلاق الافق امام الحل السياسي .

ان رفض الخيارات مخالفة ومخاصمة لمنطق التطور والتاريخ من الواضح ان الاخ ابو علاء ينطلق من نفي الحالة موضع التناول والنقاش مستندا بذلك لانتفاء الخيارات الأخرى وهذا قد يكون مبرر لباحث غير ذي صلة بالحالة المدروسة في اطار تنوع وتعدد وجهات ألنظر لكن في حالتنا هذه وظفت الحالة من اجل تبرير موقف وتعزيز رؤيا، حتى وان تعارض ذلك مع حركة التاريخ ومنطق التطور بل والمسؤولية الوطنية باعتبار ان الاخ ابو علاء هو من الاركان المهمة في اتخاذ القرار فلسطينياُ. بقاء هذه العملية السياسية وهذه السلطة على قيد الحياة ولأطول فترة ممكنة محكوم بنمط التنمية السائد حالياً في الضفة ألغربية والذي تتبناه كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والمانحين والذي يتعامل مع الاحتلال بوصفه عاملاً خارجياُ أو عاملاً ثابتاً إلى حد كبير بافتراض أنه لا يمكن التحكم به أو السيطرة علية وبالتالي يجب قبول وجوده والتحرك تنموياً ضمن الحيز والمساحة التي يسمح بهما، وضمن هذا الحيز المتاح للفلسطينيين تحت السقف السياسي لاتفاق اوسلو فإن المفاهيم والسياسات التنموية المطبقة على أرض الواقع تفترض مرحلة ما بعد ألسلطة (الدولة الفلسطينية)وتلتزم بالنموذج الحالي للتنمية فلأي مدى نستطيع ان نحاكم الموضوع ونناقشه في اطار المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وما يخدم المشروع الكفاحي التحرري. ولأي مدى يمكن البناء على ما هو منجز لتحقيق خيار حل الدولتين بتجسيد الدولة الفلسطينية على ارض الواقع بعيدا عن وهم سلام لم نلمس منه سوى ضياع اكبر للأرض ونمو مخيف للاستيطان وما هو العمل في ظل انغلاق الافق السياسي السيناريو الثالث وكيف سيتم الحفاظ على المنجز السلطة وإبقائها قائمة بإدارة شقائنا اليومي مع الوصول الى طريق مسدود سياسيا وهنا يأتي السؤال هل سيبقى استبعاد خيار حلها بقرار اسرائيلي امريكي اذا وصلت المفاوضات الى تصميم فلسطيني على الثابت الوطني باعتباره مناقض للرؤيا الامريكية الاسرائيلية للحل او كيف ستصمد السلطة امام اي تحرك فلسطيني اذا تم الوصول الى اتفاق مجحف

بالحقوق ولا يلبي الطموح الوطني. السلطة ليس شأنا فلسطينيا فقط وهذا اعتراف جيد ولكن قياس مقدار الشأن نسبيا هنا غير وواقعي وإذا ما اعتبرت السلطة فقط ادارةمقتصره للشأن ألفلسطيني وواقع اداري ذو منفعة محددة في التخصيص السلطوي للقيم والمصالح دون ان تحقق هدفها المعلن في ألبداية مقدمة لتحرير ألوطن فالنسبية بتقدير انها ليست شأنا فلسطينيا فقط يعني امكانية حلها في حال رجحان كفة الشؤون الأخرى أو فقدانها القدرة على تحقيق هدفها الرئيس، مقابل وظيفتها الثانوية كأداة من ادوات منظمة التحرير للتحرير. في ظل واقع فلسطيني مشتت سياسياً، ومفتت جغرافياً، وهش اقتصادياً تتجاذبه معارك الاستقطاب السياسي والحزبي يصبح خيار الحفاظ على المنجز ليس سهلا في ظل ليس فقط الازمة السياسة والانقسام الداخلي فهناك أثر للمتغيرات والمواقف الناشئة من الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالقضية الفلسطينية خصوصاً الاحتلال والأولويات العربية والإقليمية والدولية ومدى قدرة السلطة الوطنية (سياسياً، واجتماعياً، واقتصاديا)على مواصلة متطلبات الحياة ومواكبة التزاماتها واشتراطاتها في ظل اعتمادها على التمويل الخارجي.

لماذا الربط بين حل السلطة أو انهيارها أو تدميرها وحل ألدولتين فمن المعروف ان المسيرة السلمية منذ بدايتها رسمت حدود الصراع مرحليا وليس فقط هدفها كان إنهائه وهذا يدلل ان الرؤية لم تأخذ بعين الاعتبار ذلك قي قرائة اليوم التالي. يمكن الحديث عن دولتين حتى وإن حلت ألسلطة يبقى قائم وقرار الامم المتحدة 2012 يساعد في ذلك ويعززه ولكن النقاش يجب ان يكون في جدوى البقاء في اطار الهدف نفسه في ظل واقع عملت اسرائيل لتقويضه على الارض و الإرادة الإسرائيلية الحالية مصرة على توجه إنهاء حل الدولتين والإبقاء على سلطة فارغة المضمون والإرادة لتعفى الاحتلال من مسئولياته وهذا تماماً يتجلى من خلال ما تقوم به سلطة الاحتلال من محاولات تكريس التعايش مع الاحتلال . وأمام هذا الواقع على القيادة الفلسطينية ان تأخذ على محمل التحدي للمرحلة وتشابكاتهما منهج لجم توسعات الاحتلال وإدانتها وخلق حصار دولي على هذه ألسياسات بالاستمرار بوقف المفاوضات طالما استمر الاستيطان والمطالبة بتحديد سقف زمني لعملية المفاوضات وكذلك المرجعية التي تستند عليها هذه ألمفاوضات ومن هنا نفقد إسرائيل ما كانت تأخذه من إدعاء وجود عملية سلمية دون أن يكون هناك سلام أو توجه حقيقي وجدي تجاهه.

ويجب ان تكون كل الخيارات مفتوحة امام القيادة الفلسطينية وحاضرة للنقاش الخارجي والداخلي مثل خيار حل ألسلطة وخيار تبني حل الدولة ألواحدة وخيارات أخري وهذه الخيارات جميعها تأتي نتاج واقع ما زال يحيط ويتعمق في واقعنا الفلسطيني.

حل السلطة او ابقائها يجب ان يأتي في اطار التقييم والاستعداد والتوافق مع المشروع التحرري ويتطلب البحث عن البديل الوطني الذي يستطيع أن يحافظ على جميع المكتسبات الوطنية السياسية التي تم إنجازها سوى على الصعيد الداخلي أو الخارجي والبناء عليها.

ان السيناريوهات امام الحفاظ عل السلطة تبقى محدودة ومحكومة بالظرف الذاتي والموضوعي ومحكومة بسيناريوهات ورؤى وجوب حلها ومن الضرورة دراسة هذه السيناريوهات في اطار عملي للإشارة لموطن الضعف والقوه وضع النصائح بما يخدم القبول المتحفظ لهذه الرؤيا

السيناريوهات المحتملة للحفاظ على السلطة في ظل واقع فلسطيني وعربي وإقليمي ودولي متشابك وشائك.

- **السيناريو الأول**: إبقاء السلطة قائمة على ما هي علية تتلقى المساعدات الخارجية حيناً وإجراء مفاوضات مع الاحتلال في أحيان أخرى وهذا واقع يقر الكل بعدم جدواه ولا يؤدي الى تحقيق الهدف بل مزيد من الضياع.

•**السيناريو الثاني**: إبقاء السلطة قائمة شريطة اعادة تعريفها كسلطة مقاومة وفض التعارض ما بين الفعل التفاوضي والعمل المقاوم المبني على استراتيجية المقاومة الشعبية المتاحة والمباحة وتوفير مقومات استنهاض الحالة الوطنية وهذا يحتاج الى اجماع وطني وقدره على تخطي ومواجهة احتمالية ان تحل بقرار امريكي اسرائيلي.

•السيناريو ألثالث تسليم السلطلة للامم المتحدة ومطالبتها والمجتمع الدولي الالتزام بمسؤولياتهم تجاه الشعب ألفلسطيني شريطة إجبار إسرائيل على تحمل هذه المسؤولية باعتبارها دولة احتلال خصوصا وان الاتفاقيات الدولية الإنسانية تلزم ذلك حسب المادة 22 من اتفاقية جنيف الرابعة لتلافي الازمة المجتمعية والإنسانية التي سترافق غياب السلطة.

•**السيناريو الأخير** يتجسد في انتظار الإعلان عن إقامة دولة فلسطينيه مستقلة ألاسم مجردة من السيادة في ظل ما يسمى بخطة كيري المترافقة مع القبول بمبدأ تبادل الاراضي المغطى عربيا أي تطبيق خطة بينت ضم مناطق ج لإسرائيل الكبرى والقبول بدولة فلسطينية في معازل مناطق ا و ب سلطة اعلى جغرافيا اقل وتسويق تحويل السلطة لدولة للعالم بان الاحتلال انتهى والصراع حل والقضية الفلسطينية تم تسويتها. في هذه الحالة يعتقد العالم أن لنا دولة وأن قضيتنا حلت ولكن الحقيقة أن الاحتلال ما زال جاثماً على الأرض والإنسان والقضية تم تصفيتها وهذا يرتب الاخذ في الحسبان ويلزم التفكير بخيار حل الدولة الواحدة كإستراتيجية وهدف يمكنا من بناء استراتيجيه كفاحية تحارب اسرائيل في كل المحافل الدولية كدولة فصل عنصري وتمكنا من استثمار كل الطاقات المتاحة لشعبنا في كل اماكن تواجده وإحراج السياسة الامريكية المنحازة للعنصرية الاسرائيلية ان تعزيز بنية السلطة الوطنية اقتراح ايجابي وجيد ولكنه بحاجة للتركيز عليه اكثر من قبل صاحب القرار اكثر منه التركيز على حماية السلطة القائمة كخيار وحيد لا مناص منه ولا امكانية لتجاوزه

ان المنطلقات والأسس التي بنيت عليها الرؤيا والتقدير بان المصلحة تتطلب بقاء المنجز السلطة ناتج عن احتكار ألقرار وارتباط التفكير الموضوعي بالمخرجات وليس بالمدخلات، فالموضوعية المطروحة في الورقة منطق الواقع السائد وليس منطق التفكير الممكن والخيارات الأخرى وهنا يتداخل التفكير والرؤيا في تحليل وصياغة ألواقع ويحال الامر في النهاية لتقديرات شخصية قد تصيب وقد تخطيء ولكن تبقى في دائرة المسؤولية الوطنية في البحث عن ما هو افضل للقضية التي كان الاخ ابو علاء من اركان المشروع التحرري الذي قادته فتح حامية المشروع الوطني وهو لا يزال جزء من القرار المنتج للواقع والمقيم في دائرة القرار والرافض للخيارات الاخرى باعتبار السلطة خيار ألجيل ومنجز وطني كان من الاجدر تقييم ذلك بشكل نسبي لا بشكل مطلق لان من الوضح ان الرحلة ما زالت بكرا و لم تصل بعد المسيرة مع كل التقدير والاحترام لهذا الجيل المؤسس والقائد ولكن من يعتقد ان لهذا الجيل فقط رؤية إيجابية عليه ان يسمع الاجيال التي تلت نقداُ ذاتي أكثر من نفي لوجهات نظر اخرى في اطار خلق رؤيا جديدة لجيل يريد ان يتسلم الراية مستفيداُ من الحكمة المكتسبة والتجربة الغنية لهذا الجيل.

وعليه فان السؤال سيبقى قائم والإجابة عليه ليست سهلة ولكن أن الخطورة في الموقف السياسي الذي يرافقه إشكالية الافتقاد إلى الإجماع وحدود السلبية والمراهنة الدائمة على تسويق الفكرة والرؤية السياسية على أساس أنها الأفضل وهي الخيار ألأنسب لهو سبب مباشر في خلق شرخ في الوعي الكلي ألمجتمعي ولا أعتقد أن هناك خطورة أكبر وأكثر أهمية من هذه ألنتيجة وما تفرزه من سلبيات ومخاطر لاحقة على سبيل المثال الاختلال في ميزان ألأولويات والاعتلال في الرأي العام والقدرة على بناءه وتشكيلة وما يجتاح المجتمع الفلسطيني من مشاريع التطويع والتمييع والتتبيع بعد عدم جدوى التطبيع وهو تحديداً ما يمكن وصفه لاتفاق أوسلو وما نتج عنه من سلطة وانقسام فهو لم يكن أهم منجز وأفضل بل كان واقعاً لا بد من السير فيه ضمن مراعاة سياسة أقل الخاسرات وتحقيق أفضل ألمنجزات وحتى نخرج من دائرة الواقع واشتراطاته نحتاج الى حكمة وتجربة الكبار والى مغامرة ونزق الثوار في مشروع مقاوم ومدروس ومضبوط وغير متهور

على اسس المقاومه الشعبية لما لها من قدرة على الفعل والانجاز على كل المستويات ليكون لنا في اليوم التالي هدف واضح ومتفق عليه ووسيلة فعالة لتحقيق الهدف واطار منظم يحمل اللواء .

ورشة العمل:

السيد احمد قريع: وفي مواجهة سؤال اليوم التالي لانهيار السلطة وانتهاء حل الدولتين ، فانه ينبغي علينا في بداية الامر التفريق بشكل جيد بين حدوث ذلك، او بعضه، نتيجة تطورات موضوعية لا قبل لنا على درئها، وبين حدوثه بقرار ذاتي املته اعتبارات قوية لا يمكن دحضها، او التعايش معها، خصوصاً اذا بدت خسائر الاستمرار في المراوحة، والتقلب على جمراتها الحارقة، اشد وطأة من الخروج عليها، وبالتالي ضرورة نفض الايدي منها.

واشار إلى ان حاضر السلطة الوطنية ومستقبلها في المدى المنظور، لم يعد و لم يكن شأناً فلسطينياً محضاً، وان خياراتنا الذاتية ليست خالصة تماماً من كل التأثيرات الجانبية، ان لم تكن اليوم اكثر انكشافاً مما كانت عليه في اي وقت مضى، امام التدخلات الاقليمية والدولية، ناهيك عن الانكشاف الاكثر اتساعاً امام المؤثرات الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، حتى وان كان الامر يتعلق بمخرجات انتخابات كنيست، او بتشكيل حكومة جديدة، وغير ذلك الكثير من المتغيرات الاسرائيلية ذات الانعكاسات القوية على اوضاعنا الذاتية.

وأضاف أن أهم استراتيجية لمواجهة كافة الخيارات "السيناريوهات"؛ على منظمة التحرير الفلسطينية البحث في **كيفية تثبيت الناس على الارض.**

وطرح عدة اجراءات في الاجابة على السيناريوهات المطوحة

السيناريو الأول: حل السلطة بقرار ذاتي توصل القيادة الفلسطينية الممثلة اساساً بمنظمة التحرير الفلسطينية، الى استنتاج مفاده ان حل الدولتين لم يعد متاحاً ولا ممكناً في واقع سياسي غير مواتٍ، وبالتالي فإن الواجب الملحّ يملي ضرورة البحث عن وسائل كفاحية اخرى، قد تودي بالسلطة الوطنية التي لم تعد، والحالة هذه، تمتلك مبررات وجودها من الاساس.

وهذا يتطلب أولا: العودة الى المؤسسات الرسمية "المجلس الوطني لمنظمة التحرير / المجلس المركزي للعودة للبدء أي قبل انشاء السلطة الفلسطينية واتخاذ قرار سياسي بذلك. وثانيا: التخوف من اختلاف الطرفان المنقسمان مما قد يعزز الانقسام وبدي خطرا على المشروع الوطني الفلسطيني برمته. وثالثا: على القيادة الفلسطينية الاعتراف بالفشل وأن تعتذر للشعب والتسليم لقيادة جديدة. ورابعا: اتخاذ هكذا قرار يتبعه تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية ودولية وعلى مشروع حل الدولتين.

السيناريو الثاني: فرض عقوبات من اسرائيل

استبعد هكذا خيار للاعتقاد ان اسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي لان وجود السلطة إدارة ازمة وليس حلا، وبالتالي فإنهم معنيون بوجودها.

السيناريو الثالث: حدوث هبّة شعبية، "حدوث انتفاضة شعبية ضد الاحتلال تتحول الى انتفاضة داخلية وهو الاكثر امانية حدوثا"، تكون موجهة ضد السلطة الوطنية هذه المرة، الامر الذي من شأنه ان يسلب هذه السلطة جزءاً كبيراً من شرعيتها التمثيلية، بل ومن مشروعية وجودها، وان يفتح عليها سيلاً من التحديات الداخلية، بما في ذلك الخروج المسلح عليها، وذلك كله اذا عجزت السلطة هذه عن القيام بواجباتها الاساسية، وفقدت القسط الاعظم من قدراتها الوظيفية، على صعيد الامن والنظام العام.

نبيل عمرو: ركز على الوضع الداخلي الفلسطيني الذي يحول الطاقة الايجابية الى طاقة سلبية في اطار المناكفة والانقسام. واشار الى أن الوضع الدخلي الفلسطيني هو القاطرة التي تحمل القيادة الفلسطينية. واضاف الى أن عملية المفاوضات تشوبها الكثير من الخلل. وهنا لا يمكن التعليق على السياسات الاسرائيلية او ما يريدون المهم ما يريده الفلسطينيون. كما أشار الى أن المؤسسات الفلسطينية ضعيفة وتتآكل شرعيتها. وأصبحت السلطة ليست ممرا الى الدولة بل اصبحت عبئا. وخلص الى أن التركيبة الحالية للقيادة الفلسطينية لا يمكن لها أن تنجز عملية التحرر الوطني.

باسم التميمي: حل السلطة او ابقائها يجب ان يأتي في اطار التقييم والاستعداد والتوافق مع المشروع التحرري ويتطلب البحث عن البديل الوطني الذي يستطيع أن يحافظ على جميع المكتسبات الوطنية السياسية التي تم إنجازها سوى على الصعيد الداخلي أو الخارجي والبناء عليها.

ان السيناريوهات الحفاظ عل السلطة تبقى محدودة ومحكومة بالظرف الذاتي والموضوعي ومحكومة بسيناريوهات ورؤى وجوب حلها ومن الضرورة دراسة السيناريوهات المحتملة للحفاظ على السلطة في ظل واقع فلسطيني وعربي وإقليمي ودولي متشابك وشائك.

السيناريو الأول: إبقاء السلطة قائمة على ما هي علية تتلقى المساعدات الخارجية حيناً وإجراء مفاوضات مع الاحتلال في أحيان أخرى وهذا واقع يقر الكل بعدم جدواه ولا يؤدي الى تحقيق الهدف بل مزيد من الضياع. السيناريو الثاني:إبقاء السلطة قائمة شريطة اعادة تعريفها كسلطة مقاومة وفض التعارض ما بين الفعل التفاوضي والعمل المقاوم المبني على استراتيجية المقاومة الشعبية المتاحة والمباحة وتوفير مقومات استنهاض الحالة الوطنية وهذا يحتاج الى اجماع وطني وقدره على تخطي ومواجهة احتمالية ان تحل بقرار امريكي اسرائيلي.

السيناريو ألثالث تسليم السلطة للامم المتحدة ومطالبتها المجتمع الدولي الالتزام بمسؤولياتهم تجاه الشعب ألفلسطيني شريطة إجبار إسرائيل على تحمل هذه المسؤولية باعتبارها دولة احتلال خصوصا وان الاتفاقيات الدولية الإنسانية تلزم ذلك حسب المادة 22 من اتفاقية جنيف الرابعة لتلافي الازمة المجتمعية والإنسانية التي سترافق غياب السلطة .

السيناريو الأخير يتجسد في انتظار الإعلان عن إقامة دولة فلسطينيه مستقلة ألاسم مجردة من السيادة في ظل ما يسمى بخطة كيري المترافقة مع القبول بمبدأ تبادل الاراضي المغطى عربيا أي تطبيق خطة بينت ضم مناطق ج لإسرائيل الكبرى والقبول بدولة فلسطينية في معازل مناطق ا و ب سلطة اعلى جغرافيا اقل وتسويق تحويل السلطة لدولة للعالم بان الاحتلال انتهى والصراع حل والقضية الفلسطينية تم تسويتها.

لكن يلزم التفكير بخيار حل الدولة الواحدة كإستراتيجية وهدف يمكنا من بناء استراتيجيه كفاحية تحارب اسرائيل في كل المحافل الدولية كدولة فصل عنصري وتمكنا من استثمار كل الطاقات المتاحة لشعبنا في كل اماكن تواجده وإحراج السياسة الامريكية المنحازة للعنصرية الاسرائيلية ان تعزيز بنية السلطة الوطنية اقتراح ايجابي وجيد ولكنه بحاجة للتركيز عليه اكثر من قبل صاحب القرار اكثر منه التركيز على حماية السلطة القائمة كخيار وحيد لا مناص منه ولا امكانية لتجاوزه.

النقاش: اشار الحضور الى أن نهاية السلطة الفلسطينية ليس بالضرورة انتهاء حل الدولتين، على اعتبار أن اتفاقية اوسلو هي مرحلة "تحويلة لانجاز التحرر الوطني" في النضال الوطني يمكن اعادة النظر فيها في اطار المشروع الوطني الفلسطيني. فيما ركز النقاش على وضع الحركة الوطنية التي تعاني من أزمة هياكل واشخاص وتم التطرق الى وضع حركة فتح الصعب التي ينبغي اعادة ترتيب وضعها للنهوض بالحركة الوطنية. وغياب قدرة المؤسسة الفلسطينية الرسمية على الحركة السياسية. وان السلطة في حالى انهيار عام والقيادة الحالية تشعر بالهزيمة ولا يوجد لديها بدائل.
واشار البعض الى ضرورة التفكير باستراتيجية جديدة تجمع الفلسطينيين حولها على المدى البعيد/ استراتيجية كفاحية لوضع اسرائيل في برواز دولة الابرتهايد في اطار شعار "المساواة والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان".
التوصيات:

- ✓ اعادة بناء الحركة الوطنية وصياغة المشروع على ارضية الهدف والوسيلة.
- ✓ تغيير التركيبة في النظام السياسي وتبدأ الاجابة على هذا الامر باجراء الانتخابات باعتباره المدخل الاساسي.
- ✓ الدولة الواحدة قد تكون خيارا فلسطينيا لكنها لن تكون خيارا اسرائيليا أو امريكيا أو المجتمع الدولي.
- ✓ تثبيت الوجود الفلسطيني هو الاساس في اي سيناريو محتمل.
- ✓ لا بد من الانتباه الى منظمة التحرير الفلسطينية لادارة الشعب الفلسطيني وتثمييله.

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	**ابراهيم البرغوثي**	مساواة
2	**احمد الهندي**	سلطة المياه
3	**احمد قريع "ابوعلاء"**	المجلس الاستشاري/فتح
4	**المعتز عبادي**	سلطة المياه
5	**انور ابو عماش**	مؤسسة التعاون
6	**اياد الزيتاوي**	سلطة النقد
7	**أمين مقبول**	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	**أيمن دراغمة**	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	**ايهاب شحادة**	وزارة العدل
10	**أحمد السرغلي**	شركة الاتصالات
11	**باسم التميمي**	المنظمات الشعبية
12	**بثينة حمدان**	وزارة الاتصالات
13	**بسام الأقطش**	هيئة التدريب العسكري
14	**بصري صالح**	وزارة التربية والتعليم
15	**بيتر كروز**	جامعة بوسطن
16	**تيسير الزبري**	مركز الدفاع عن الحريات
17	**جاكوب هوجليت**	ضيف/ شريك / نوريف
18	**جمال زقوت**	فدا
19	**جميل رباح**	وحدة دعم المفاوضات
20	**جهاد البدوي**	وزارة الصحة
21	**جهاد الوزير**	محافظ سلطة النقد
22	**جهاد حرب**	PSR

23	**جهاد شوملي**	UNDP
24	**جهاد مشعل**	طبيب وخبير في قطاع الصحة
25	**حازم غيث**	الممثلية المصرية
26	**حسن ابو شلبك**	بلدية رام الله
27	**حنا عبد النور**	جامعة القدس
28	**حنان عشراوي**	اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)
29	**خالد اشتيه**	UNDP
30	**خالد العسيلي**	رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"
31	**خليل الرفاعي**	وكيل وزارة العدل
32	**خليل الشقاقي**	PSR
33	**د. امية خماش**	وكالة الغوث
34	**دادود درعاوي**	شركة عدالة للمحاماه
35	**راضي الجراعي**	جامعة القدس
36	**رضا عوض الله**	حزب الشعب الفلسطيني
37	**رولاند فريدريك**	DCAF
38	**سامر فرح**	مؤسسة التعاون
39	**سامي الصعيدي**	البنك الاسلامي العربي
40	**ستيفاني هيثمن**	KAS
41	**سعيد الهموز**	المجلس الطبي الفلسطيني
42	**سعيد زيد**	المجلس التشريعي
43	**سفيان ابو زايده**	جامعة بيرزيت
44	**سلام الزاغة**	شركة كهرباء الشمال
45	**سمير عبدالله**	MAS
46	**سيرجيو جارسيا**	NOREF

47	**شاكر صرصور**	سلطة النقد
48	**شحادة حسين**	سلطة النقد
49	**شداد العتيلي**	رئيس سلطة المياه
50	**شيرين زيدان**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
51	**صالح رافت**	فدا
52	**صبري صيدم**	مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات
53	**صدام عمر**	الامن الوطني
54	**صفاء ناصر الدين**	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
55	**طارق طايل**	نائب السفير المصري
56	**طريف عاشور**	وزارة الصحة
57	**ظافر ملحم**	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء
58	**عبد الرحن التميمي**	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
59	**عبد المجيد ملحم**	شركة الاتصالات
60	**عبد الناصر مسعود**	هيئة التدريب العسكري
61	**عبدالناصر مكي**	جايكا
62	**عبير البطمة**	شبكة المنظمات البيئية
63	**عزمي الشعيبي**	أمان
64	**عزيز كايد**	PSR
65	**علاء لحلوح**	PSR
66	**علاء ياغي**	المجلس التشريعي الفلسطيني
67	**علي الجرباوي**	وزير التعليم العالي
68	**علي حمودة**	شركة كهرباء محافظة القدس
69	**علي عمر**	الأمن الوطني
70	**علي نزال**	ديوان الرئاسة

71	**عمار الدويك**	جامعة بيرزيت
72	**عمر عساف**	اللجنة الوطنية لحق العودة
73	**غسان الخطيب**	جامعة بيرزيت
74	**فادي قرعان**	مؤسسة الحق
75	**فارس سباعنة**	مجلس القضاء الاعلى
76	**فتحي ابو مغلي**	وزير الصحة السابق
77	**فجر حرب**	مركز كارتر
78	**فدوى البرغوثي**	المجلس الثوري/فتح
79	**فضل حمدان**	المجلس التشريعي الفلسطيني
80	**فلورنس مانديلك**	NOREF
81	**فلوريد الزربا**	وزارة االاتصالات
82	**فيصل عورتاني**	باحث
83	**قدورة فارس**	نادي الاسير
84	**قيس عبد الكريم**	المجلس التشريعي الفلسطيني
85	**ماريو أجويري**	NOREF
86	**مازن سنقرط**	قطاع خاص
87	**محمد الفقيه**	التوجيه السياسي والوطني
88	**محمد دراغمة**	صحافي
89	**محمد عارف**	سلطة النقد
90	**محمد عطون**	شركة واصل
91	**محمد عودة**	وزارة الصحة
92	**محمد هادية**	وزارة العدل
93	**محمود هارون**	الاستخبارات العسكرية
94	**مشهور أبو دقه**	باحث / الإتصالات والبريد

95	**معتصم الحمود**	وزارة الصحة
96	**منذر الشريف**	وكيل وزارة الصحة السابق
97	**منيب المصري**	قطاع خاص
98	**منير البرغوثي**	وزارة التربية والتعليم
99	**موسى الشوقي**	صندوق تطوير الجودة
100	**موسى حج حسن**	صندوق تطوير الجودة
101	**نايف سويطات**	المجلس الثوري/فتح
102	**نبيل المصري**	قطاع خاص
103	**نبيل عمرو**	فتح – وزير سابق
104	**نتاشا كارمي**	دائرة شؤون المفاوضات
105	**نصر عبد الكريم**	جامعة بيرزيت
106	**نصر يوسف**	المجلس الاستشاري/فتح
107	**نعيم أبو الحمص**	جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق
108	**نعيم صبره**	وزارة الصحة
109	**هنري سيجمان**	رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة
110	**وائل قعدان**	الهلال الاحمر الفلسطيني
111	**وسام عطوان**	الامن الوطني
112	**وليد ابو راس**	لجان العمل الصحي
113	**وليد الهودلي**	مصلحة مياه محافظة القدس
114	**وليد لدادوة**	PSR
115	**يوسف عدوان**	UNDP

مبادرة اليوم التالي

نتائج انهيار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير)– تشرين أول (اكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج انهيار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين وذلك من خلال انتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً . (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

1) تحديد مغزى انهيار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال– تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. 2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. 3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية وللمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقا من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يرتكز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: 2964933-2-970+
ف: 2964934-2-970+
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org